اقتصاديون: قطاع المعادن يمكن أن يلعب دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية في حال استغلاله بشكل أمثل

كتب/محمد راجح

دعا اقتصاديون إلى ضرورة استغلال الإمكانيات الهائلة لقطاع المعادن وتنمية الصناعات الاستخراجية للدور الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية.
مؤكدين أهمية الثروات الطبيعية والاستخراجية التي تمتلكها بلادنا والتي التركيز على تنميتها بشكل امثل وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لاستغلال الفرص الاستثمارية التي يتمتع بها هذا القطاع الواعد
وتمتلك اليمن ثروة معدنية متنوعة ومتعددة وفرصاً استثمارية مغرية في هذا المجال الذي يحتاج للمزيد من الدعم والاهتمام الحكومي، وكذا تشجيع وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية لاستغلاله بشكل اقتصادي وتنموي أمثل
ويتطلب قطاع الصناعات الاستخراجية تنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية والخدمية وإيجاد مصادر تمويل متنوعة لاستغلال واستثمار هذه الثروة الواعدة.

ويتمثل المدخل الأساسي لتنمية هذا القطاع في التأكد من وجود الاحتياطيات المناسبة من الخامات المعدنية واقتصاديات الانتفاع منها.
وتهدف استراتيجية قطاع الثروة المعدنية إلى تعزيز تنمية واستغلال الثروات المعدنية وتحقيق عوائد مناسبة للاقتصاد الوطني من الأنشطة التعدينية والمساهمة في التخفيف من الفقر والبطالة.
ويحتاج هذا القطاع لإيجاد مشاريع حيوية في مجال البنية التحتية مثل إنشاء سكك حديدية وموانئ خاصة بالصناعات التعدينية لأهمية النقل في نجاح المشاريع الاستثمارية في هذا الجانب، ولكون مسألة النقل من أهم العوامل المؤثرة على تطوير واستثمار الموارد المعدنية ولأهميتها كوسائل ضرورية لنقل الخامات من مناطق وجودها إلى نقاط التصنيع والإنتاج والأسواق الاستهلاكية.. بالإضافة إلى إنشاء مناطق صناعية والدور الذي يمكن أن تقوم به في نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة ورفع مهارات العاملين بهذه الصناعة وتوفير أحدث الأساليب الإنتاجية والتسويقية لتحقيق الاستغلال الاقتصادي المناسب ورفع القيمة المضافة.
ونفذّت هيئة المساحة الجيولوجية مشروعاً هاماً في هذا الخصوص يتمثل في تطوير الصناعات التعدينية في اليمن وكمرحلة أولى في نطاق محافظات الجوف ومارب وشبوة وأوصت الهيئة بضرورة إنشاء خط سكة حديد لربط مواقع الثروات المعدنية في ذلك النطاق الذي يتميز بتواجد العديد من الموارد المعدنية.

وشهد قطاع الصناعات الاستخراجية خلال الخمس السنوات الماضية تطورات ملموسة على صعيد البناء المؤسسي والنشاط الاستثماري ويعد إصدار القانون الجديد للمناجم والمحاجر من أهم التطورات التي أحدثت نقلة نوعية في هذا القطاع الحيوي، حيث يسمح القانون الجديد بإسهام القطاع الخاص في الاستثمارات بمجال التعدين والتنقيب والاستكشافات وتحديد نماذج التعدين المختلفة.
وطبقاً لتقرير رسمي صادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي فقد حقق قطاع الصناعات الاستخراجية نمواً بمتوسط سنوي بلغ ٦,٢٪.
وتهدف الخطة الخمسية التنموية الرابعة إلى تحقيق نمو في القيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية عدا النفط والغاز بمعدل سنوي يصل إلى ما يقرب من ٧,٨٪.

ويعاني هذا القطاع الواعد العديد من التحديات أهمها عدم ملائمة الأطر التشريعية والقانونية لتنظيم عمل القطاع وتعدد الجهات المصدرة لتراخيص مزاولة النشاط والوضع الأمني وعدم وضوح حقوق ملكية الأراضي وكذا ضعف البُنى التحتية، بالإضافة إلى استخدام الوسائل القديمة في استخراج الخامات وندرة القوى العاملة الماهرة في هذا القطاع.
وتتضمن خطة التنمية الرابعة العديد من السياسات والبرامج التي سيتم تنفيذها ومن أهمها استكمال البناء التشريعي والمؤسسي لقطاع الثروة المعدنية وبناء قدرات العمالة الوطنية في الجهات المعنية بهذا القطاع إلى جانب تطوير المعرفة الجيولوجية والتقنية والاقتصادية حول الثروة المعدنية وفرص استثمارها وإنشاء قاعدة للمعلومات والبيانات الجيولوجية.. بالإضافة إلى دراسة المخاطر الجيولوجية والبيئية وتخفيف آثارها وإقامة البنية الأساسية اللازمة لاستغلال الثروات المعدنية وخاصة في المناطق الواعدة وتشجيع القطاع الخاص لاستغلال الفرص المتاحة في قطاع التعدين.
ويُعتبر قطاع الثروة المعدنية والصناعات الاستخراجية من أهم القطاعات الواعدة، حيث تظهر الدراسات الجيولوجية توفُّر العديد من المعادن والخامات الطبيعية المختلفة والتي ما زال أغلبها مدفوناً في باطن الأرض ولم يتم وضعه موضع الاستغلال لارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض العائدات في مواقع وجود هذه الخامات نتيجة للعديد من المقومات القائمة في هذا الخصوص.
ويحتاج هذا القطاع لإيجاد مشاريع حيوية في مجال البنية التحتية مثل إنشاء سكك حديدية وموانئ خاصة بالصناعات التعدينية لأهمية النقل في نجاح المشاريع الاستثمارية في هذا الجانب، ولكون مسألة النقل من أهم العوامل المؤثرة على تطوير واستثمار الموارد المعدنية ولأهميتها كوسائل ضرورية لنقل الخامات من مناطق وجودها إلى نقاط التصنيع والإنتاج والأسواق الاستهلاكية.. بالإضافة إلى إنشاء مناطق صناعية والدور الذي يمكن أن تقوم به في نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة ورفع مهارات العاملين بهذه الصناعة وتوفير أحدث الأساليب الإنتاجية والتسويقية لتحقيق الاستغلال الاقتصادي المناسب ورفع القيمة المضافة.
ونفذّت هيئة المساحة الجيولوجية مشروعاً هاماً في هذا الخصوص يتمثل في تطوير الصناعات التعدينية في اليمن وكمرحلة أولى في نطاق محافظات الجوف ومأرب وشبوة وأوصت الهيئة بضرورة إنشاء خط سكة حديد لربط مواقع الثروات المعدنية في ذلك النطاق الذي يتميز بتواجد العديد من الموارد المعدنية.

سمات ونشاطات البنوك التجارية

أحمد ماجد الجمّال*

□ النظام المصرفي يشمل كامل النشاطات التي يمارس فيها العمليات البنكية خاصة تلك المتعلقة بتمويل المؤسسات فهو يعتبر المرآة العاكسة للنظام الاقتصادي، حيث يمثل مجموعة البنوك التجارية والمتخصصة والإسلامية والمؤسسات المالية، إضافةً إلى البنك المركزي في البلاد ويعمل على تمويل التنمية الاقتصادية وتنظيم وتسهيل العمليات المصرفية.
تعتبر البنوك التجارية أقدم البنوك نشأة، ومن ثم فهي تمثل الركيزة الأساسية للنظام المصرفي، وبعبارة أخرى إذا لم توجد في النظام المصرفي بنوك تجارية، فلا يمكن القول إن هناك نظاماً مصرفياً حقاً، أما نشأتها التاريخية فترجع إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حيث قام بعض التجار والصياغ «صاغة الذهب والمعادن الثمينة» والمرابين في أوروبا، وبالذات في مدن البندقية وجنوا وبرشلونة، بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع، وذلك مقابل إصدار شهادات إيداع اسمية، وقامت هذه المؤسسات تدريجياً بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر سداد للمعاملات التجارية، وكان قيد التحويل في سجلات المؤسسة يتم في حضور كل من الدائن والمدين، ومنذ القرن الرابع عشر سمح الصياغ والتجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف، وهذا يعني سحب مبالغ تجاوز أرصدتهم الدائنة، وقد دفع الكثير من المفكرين في الربع الأخير من القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء بنوك حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها.
وفي العام (١٥٨٧م)، تم إنشاء أول بنك حكومي في البندقية، وفي العام (١٦٠٩م) أنشئ بنك أمستردام وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع لحساب مودع آخر والتعامل في المعاملات وإجراء المقاصة بين الكمبيالات التجارية، ومنذ بداية القرن الثامن عشر أخذ عدد البنوك يزداد تدريجياً، وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها إفراد أو عائلات، وكانت القوانين تقضي بذلك حماية للمودعين وحتى يمكن الرجوع الى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك في حالة إفلاسها، وبهذا أخذت وظائف البنوك تتطور بدء بقبول الودائع وإقراض الأموال للغير وخلق النقود، ثم شهد القرن التاسع عشر تعديلاً في قوانين إنشاء البنوك، بحيث سمحت بتكوين بنوك متخذة بشكل شركات مساهمة، ويرجع ذلك إلى انتشار آثار الثورة الصناعية في دول أوروبا، مما أدى إلى نمو الشركات وتأسيس عدد من البنوك التجارية، وأيضاً البنوك المتخصصة في الائتمان العقاري والزراعي والصناعي وغيره.
في الأساس البنك التجاري هو مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها بمعنى أن المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها عن طريق الاستثمار، يعني أنها نوع من الوساطة المالية التي تمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية من الأفراد والمؤسسات وتتيح لها القدرة على إنشاء نوع خاص من النقود ومنح القروض، وتتميز البنوك التجارية عن غيرها من مؤسسات الأعمال بثلاث مميزات رئيسية هي :
○ الربحية التي تتكون من أهم مصروفات البنك من تلك التكاليف الثابتة المتمثلة في الفوائد على الودائع «أموال الغير»، وهذا وفقاً لفكرة الدفع المالي بمعنى أن أرباح البنوك تكون أكثر تأثير بالتغير في إيراداتها وهذا مقارنة مع منشات الأعمال الأخرى، لهذا يقال إن البنوك التجارية هي أكثر المؤسسات تعرضاً لآثار الدفع المالي إذا ما زادت الإيرادات البنكية بنسبة معينة، يترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر والعكس صحيح، وبالتالي فالاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمارات يحقق للبنك زيادة في صافي الفوائد بعائد الدفع المالي.
○ السيولة يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع يستحق عند الطلب ومن ثم ينبغي أن يكون مستعداً للوفاء بها في أي لحظة، وتعد من أهم السمات التي تميز البنك التجاري من مؤسسات الأعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المؤسسات تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة واحدة عن عدم توفير السيولة الكافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين وتدفعهم فجأة إلى سحب ودائعهم، مما قد يعرض البنك للإفلاس.
○ الأمان يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر، إذ لا تزيد نسبته عن صافي الأصول (١٠٪)، وهذا يعني صغر حجم الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسارة تزيد عن قيمة رأس المال إذا زادت الخسارة فقد تلتهم جزءاً من أموال المودعين، والنتيجة هي إعلان إفلاس البنك وبالتالي يتمثل في تحقيق اكبر قدر من الأمان للمودعين على أساس مال صغير كأحد الأهداف الهامة للبنك التجاري.
شهدت الأعمال والنشاطات المصرفية منذ بداياتها الأولى وحتى الوقت الحاضر تغيرات كبيرة في طبيعتها وأدواتها بسبب زيادة ارتباطها بالحياة الاقتصادية للأفراد والمجتمعات وخدمات أكثر في كل مرحلة مما كانت تقدمه، فلم تعد وظيفة البنوك التجارية قاصرة على ممارسة العمل المصرفي التقليدي المتمثل في عبارة «أن البنوك تقترض لكي تقرض»، بوصفها وسيط بين المقترضين والمقرضين للأموال وهدفها تحقيق الربح باعتبارها مؤسسات مالية ذات ملكية خاصة تتبع أهميتها بصفة أساسية من الجزء الأكبر من نقودها الذي يأتي كنتاج لأنشطتها الإقراضية، أي أنها تعتمد على مزاولة عمليات الائتمان قصير الأجل كتلقي الودائع من الأفراد والمؤسسات، وتقديم القروض القصيرة الأجل أيضاً للمشروعات والصفقات التجارية والصناعية لسد حاجتها من رؤوس الأموال، وإصدار الشيكات وخصم الكمبيالات والسندات الإذنية والشيكات نيابة عن عملائها، وإصدار خطابات الضمان وإجراء عمليات التحويل المصرفي وإصدار البطاقات الائتمانية وتأجير الخزائن الحديدية وغير ذلك من الوظائف التقليدية.
غير أن التطور المصرفي في كثير من البلدان أدى إلى اضطلاع البنوك القيام بعمليات مصرفية لم تعهدها تلك البنوك من قبل، متأثرة في ذلك، سواء بتطور تقنية الاتصالات والمعلومات أو بالسياسات المالية التي تتبعها بعض الدول من حيث مدى التدخل الحكومي والرقابة التي تمارسها أجهزة الدولة على أعمال البنوك، وما أملته المتغيرات الاقتصادية كحرية السوق وفتح أبواب الاستثمار المحلي والخارجي فمنذ الحرب العالمية الثانية والتقلبات الشديدة التي تواجهها أسواق المال نتيجة الحروب والكوارث والأزمات السياسية أو لاقتصادية والاجتماعية والبيئية فضلاً عن المنافسة الشديدة التي تواجهها البنوك التجارية من المؤسسات المالية الأخرى تأثرت بدرجة أو أخرى بتلك التطورات على المهام التقليدية.
ما المشكلة الحالية هنا في اليمن؟ المشكلة واضحة تتركز في أن آلية البنوك التجارية تتسم بالتحوط الجامد في أنشطة استثمارية محددة وشديدة التقليدية، ويتجلى ذلك في ضعف أو محدودية وجود محافظ استثمارية متنوعة، وبالتالي ضعف العوائد المحققة مقارنة بما يمكن تحقيقه فعلاً، وهذا ما يؤثر سلباً في دورها التمويلي في مجال الاستثمار والتنمية.
في هذه الحالة من الممكن أن يفضي التغير مثل زيادة رأس مال والتوجه نحو جذب الاستثمارات وتصبح البنوك التجارية ركيزة أساسية لسوق المال وتمارس أعمالاً مصرفية متكاملة وتستطيع تنويع أدوات المحفظة الاستثمارية وتنمي إيراداتها وتعزز من الأرباح والقدرة التنافسية في السوق المالية.
ومن هذه اللمحة الموجزة يمكن القول إن بقاء المال ليس في ادخاره بالبنوك فهو موت بطيء مقابل انخفاض القوة الشرائية للنقود ولكن بقائه يتمثل في استثماره وتنميته عن طريق الاستثمار في أحد الأنشطة التي تضيف قيمه مضافة، سواءً أنشطة صناعية أو زراعية أو تجارية أو مشروعات عقارية وإنتاجية، وبهذا تساهم في تحقيق أهداف التنمية وفقاً لمستوى المعيشة والظرف وتدعيماً لقوة الاقتصاد في إطار التحديات الكبيرة التي يواجهها داخلياً وخارجياً.

باحث بوزارة المالية

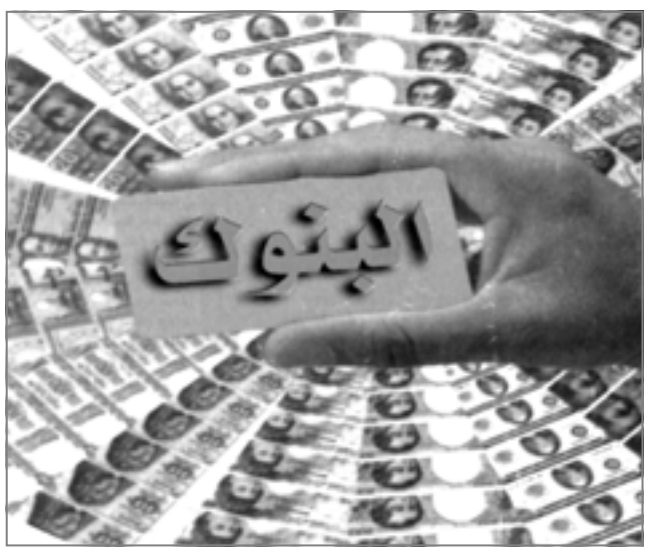

٦,١٢٪ معدل التضخم لأسعار المستهلك في عام ٢٠١٠م

خاص / الثورة

توقع تقرير حكومي أن يصل معدل التضخم لأسعار المستهلك إلى (٦,١٢ ٪) عام ٢٠١٠ م .
وأشار التقرير الصادر عن وزارة المالية إلى أن ارتفاع التضخم يرجع إلى ارتفاع معدل نمو العرض النقدي وتراجع سعر العملة المحلية مقابل الدولار، ويتوقع ارتفاعه بأكثر من ذلك عام ٢٠١١ م.
ويعتبر التضخم من أبرز التحديات التي تواجه الحكومات ، وتعمل مختلف الدول على محاصرته في أرقام أحادية من خلال عدد من السياسات النقدية والمالية .

توقعات بالسيطرة على الحساب الجاري عند ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي

خاص / الثورة

توقعت وثيقة رسمية السيطرة على الحساب الجاري بما لا يتجاوز ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠١١م 2015 ?م .
وبحسب الخطة الخمسية الرابعة فسيتم تعزيز القدرات التنافسية للقطاعات الإنتاجية وبما يؤدي إلى نمو الصادرات الوطنية غير النفطية.
وكان العجز في الحساب الجاري قد شهد تراجعا إلى مليار و٢٠٩ ملايين دولار خلال العام ٢٠١٠م وذلك من مليارين و٥٦٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٩م وبتراجع يصل إلى مليار و٤٥٥ مليون دولار.
ويعد الحساب الجاري المكون الأول لميزان المدفوعات والذي يتمثل في المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية.
وارتفع عجز الحساب الجاري إلى -٢٥٦٤,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٩م يمثل حوالي٨,٥٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل عجز بلغ -١٢٥١,٢ مليون دولار وبنسبة ٤,٠٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨ ويعود سبب العجز في هذا الحساب أساساً إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري عام ٢٠٠٩ إلى -٢٠١٢,٨ مليون دولار مقارنة بعجز بلغ حوالي -٣٥٦,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٨ الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١,١٥٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٦,٧٣٪ عام ٢٠٠٩, ويعود ذلك إلى تراجع قيمة الصادرات عام ٢٠٠٩م بنسبة أعلى من قيمة الواردات.

١٦٥,٥ مليار ريال عجز الموازنة في النصف الأول من العام الجاري

خاص / الثورة

أظهر الموقف الفعلي الأولي الكلي لتنفيذ الموازنة للفترة (يناير يونيو ٢٠١١ م) عجزاً بمقدار (١٦٥,٥) مليار ريال مقارنة بعجز مقدر بمبلغ (١١٦,٠) مليار ريال، أي بزيادة قدرها (٤٩,٥) مليار ريال عن العجز المقدر .
وتحول فائض الموازنة العامة الذي تحقق عام ٢٠٠٦م والذي مقداره ١,١٪ من الناتج المحلي إلى عجز متزايد وصل إلى 9.3% ?عام ٢٠٠٩م ، وقدرت الموازنة العامة العجز لعام ٢٠١٠ بحوالي ٧,٤٪ وبذلك فقد بلغ متوسط عجز الموازنة العامة الكلي خلال فترة تنفيذ الخطة الاقتصادية حوالي -٥,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل -٦,٣٪ كمتوسط مستهدف للخطة الاقتصادية الثالثة وبالتالي فان العجز الفعلي للموازنة العامة خلال الفترة لم يتجاوز ما هو مستهدف وانخفض عنه بمقدار ١,٢ نقطة مئوية كنسبة من الناتج المحلي.